

## ترسيخ الاستقرار للحفاظ على نمو أعلى وأفضل

كلمة السيدة كريستين لاغارد  
مدير عام صندوق النقد الدولي

زيورخ، ٧ مايو ٢٠١٢

مساء الخير. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا في سويسرا ونحن نقترّب من الذكرى العشرين لانضمامها إلى عضوية الصندوق.

وبهذه المناسبة، أحيي هذه الجامعة الرائعة — هذه القلعة الفكرية ذات التأثير العالمي القوي، التي خرجت أحد عشر ممن حصلوا على جائزة نوبل وكانت موطننا لألبرت أينشتاين!

هذا المساء، أود أن أتناول التحدي الاقتصادي الأساسي الذي يواجهه العالم اليوم — وهو كيفية العودة إلى تحقيق نمو قوي ومستمر ومتوازن يستطيع أن يرفع معه كل القوارب وبتيح مستقبلاً أفضل للجميع.

والنمو في حد ذاته ليس هدفاً في حد ذاته بطبيعة الحال. إنما هو وسيلة لتحقيق غاية — وهي إثراء الحياة الإنسانية، وإعلاء الكرامة الإنسانية، وتفجير الطاقات الإنسانية، وتحقيق التقدم. ولكل هذا، نحتاج إلى النمو الذي ينشر ثماره في كل مكان.

وفي هذا العالم الذي ازداد فيه الترابط والتلازم عن أي وقت مضى في تاريخ البشرية، ينطوي هذا على مصلحة لكل الأطراف. إنه يمثل مسؤولية مشتركة نحو مصير مشترك.

وأنا أعلم أن سويسرا تقدر ذلك تماماً، لما لها من ترابط وثيق مع الاقتصاد العالمي. فالتجارة تمثل ٩٤% من إجمالي الناتج المحلي في هذا البلد، والفرنك السويسري، كما تعلمون، يقوم بدور بارز في النظام المالي العالمي.

من الواضح أن الاقتصاد العالمي يحتاج اليوم إلى نمو أعلى وأفضل. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على اختيار مزيج السياسات الملائم.

فالاختيارات الخاطئة تعرضنا لخسارة عقد كامل من النمو، وجيل كامل من الشباب، وفرصة سانحة لإيقاف الاقتصاد العالمي على قدمين راسختين. نحن لا يسعنا أن نفشل.

وفي هذا السياق، أود أن أتحدث عن ثلاث قضايا اليوم:

- المسار إلى النمو على المدى القصير
- المسار إلى النمو على المدى المتوسط
- الأهمية الجوهريّة للتعاون الدولي

وعلى سبيل المقدمة، دعونا نلقي نظرة سريعة على وضعنا الراهن. إن الاقتصاد العالمي لا ينتج الآن معدلات النمو التي يحتاجها العالم. وتشير تقديرات الصندوق إلى نمو عالمي قدره ٣,٥% تقريبا هذا العام، وأقل من ذلك بكثير في الاقتصادات المتقدمة – ١,٥% على الأكثر، وهو معدل يأخذ في الاعتبار الركود الطفيف المتوقع في منطقة اليورو.

وفي الاقتصادات المتقدمة، لا يزال الفرق بين ما ينتجه الاقتصاد بالفعل وما يمكنه أن ينتجه – قريبا من ٤% هذا العام في المتوسط.

أما بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية فهي تحقق أداء أفضل بكثير، حيث يتوقع أن يبلغ معدل النمو فيها ٥,٧٥%. وبالنظر إلى الجانب المالي، نجد أن الأسواق المالية في منطقة اليورو شهدت بعض الانفراج، وهو ما يرجع في جانب منه إلى السياسات الأوروبية في الآونة الأخيرة، ولكن الظروف لا تزال متقلبة.

ما وجه العجلة في تحقيق النمو؟

لننظر إلى وضع العمالة. هناك ٢٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم لا يستطيعون العثور على فرصة عمل، ومنهم ٧٥ مليون نسمة من الشباب. وفي بلدان مثل جنوب أوروبا، واحد من كل خمسة أفراد وواحد من كل اثنين من الشباب لا يستطيعون العثور على عمل. وهذا الوضع يشير إلى كارثة محتملة – من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

والقضية مفهومة جيدا في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا، لكن اختلاف الآراء كبير من حيث سبل العلاج. فالناس تميل إلى أحد معسكرين – المؤيد للنمو أو المؤيد للنقش.

ويقول المعسكر المؤيد للنمو إن على الحكومة تقديم دفعة تنشيطية أكبر لزيادة النمو. أما المعسكر المؤيد للنقش فيقول إن الأسواق تبني أحكامها على جبال الدين العام المستحقة حاليا، وإن على الحكومات أن تقوم بالإجراءات اللازمة لتخفيض هذا الدين في أسرع وقت ممكن.

هذه المواقف كاريكاتورية إلى حد ما، ولكن الجدل الدائر – كما تعلمون – يتركز في الغالب حول النقش في مقابل النمو.

وأعتقد أن هذا الجدل لا مبرر له. فالأمر في رأيي لا يتعلق بالاختيار بين شيئين. فالبلدان يمكن أن تختار استراتيجية تصلح اليوم وتصلح غدا. تصلح للاستقرار كما تصلح للنمو – حيث يؤدي الاستقرار إلى النمو والنمو يسهل تحقيق الاستقرار.

### النمو على المدى القصير

أنتقل الآن إلى أول قضية – النمو على المدى القصير. إن النمو على المدى القصير يمثل العامل الأهم للنمو والتوظيف. وهنا نجد أن إحدى القاطرات التي تحرك النمو تسير بسرعة بالفعل، وأعني هنا السياسة النقدية التوسعية وأسعار الفائدة شديدة الانخفاض. وبينما تسير هذه القاطرة بسرعة تقرب من "سرعتها الكاملة" بالفعل، فقد يكون هناك مجال لزيادة السرعة في بعض الحالات – وقد يكون ذلك مطلوباً أيضاً.

وغالبا ما تنسى الناس القوة الكاملة لإجراءات البنوك المركزية.

وفي الفترات العادية، يؤدي هذا النوع من السياسات النقدية إلى ارتفاع كبير في نمو الطلب. لكن هذه الفترة ليست عادية. والقاطرة النقدية لا تستطيع أداء المهمة وحدها. والواقع أن النمو تعوقه الآن ثلاثة "كوابح" في النظام – هي تصحيح أوضاع المالية العامة، والبنوك الضعيفة، وأسواق الإسكان الهزيلة.

ونحتاج إلى إدارة هذه الكوابح حتى تسير قاطرة النمو بيسر وسهولة – مثلما يسير قطار وسط الجبال! وسويسرا بالذات تفهم مزايا الدقة والضبط الدقيق. واسمحوا لي أن أتحدث الآن عن كل من هذه الكوابح على حدة.

### الكوابح المالي

أولاً، التصحيح المالي، وهو عامل ضروري. ولدى البلدان تركة ثقيلة من الدين العام – ترجع في جانب منها إلى الأزمة، وفي جانب آخر إلى عدم القدرة على تخزين الثروة في أوقات اليسر. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أن تصل إلى ١٠٩% في العام القادم – وهي أكبر نسبة منذ الحرب العالمية الثانية. إنه وضع لا يمكن الاستمرار في تحملها، وهذه النسبة يجب أن تنخفض.

وأهم عامل في هذا الصدد هو وضع خطة موثوقة لتخفيض الديون على المدى المتوسط. فبغير هذه الخطة، ستضطر البلدان إلى إجراء تصحيح أكبر في وقت أقرب.

وفي نفس الوقت، نعلم أن النقشف المالي يعوق النمو، وأن الآثار تكون أسوأ في حالات هبوط النشاط. ومن هنا فإن السرعة الصحيحة هي الاعتبار الأهم على الإطلاق – والسرعة الصحيحة ستكون تبعا لكل بلد. ومن المطالب الحاسمة أيضاً أن يتوافر المزيج السليم بين تخفيض الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وبعض البلدان الخاضعة لضغوط من السوق ليس أمامها خيار سوى التحرك بخطى أسرع. غير أن التصحيح يوجه عام ينبغي أن يكون تدريجياً ومطرداً.

وتشير تقديراتنا إلى أن معظم البلدان بدأت تتحرك هذا العام بسرعة متحفظة – حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط.

ومع اقتراب العام القادم، ينبغي أن تظل قبضة البلدان ثابتة على عجلة القيادة. وإذا جاء النمو أسوأ من المتوقع، ينبغي أن تلتزم بتدابير المالية العامة المعلنة وليس أهداف المالية العامة المعلنة. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا تحارب أي انخفاض في الإيرادات الضريبية أو أي ارتفاع في الإنفاق يرجع بشكل حصري لضعف الاقتصاد.

وهنا أيضاً لا مفر من تأثير الكابح الذي يفرضه النقشف المالي. لكن جرعة النقشف إذا تم تحديدها في ضوء خطة متوسطة الأجل وتم ضبطها على النحو الصحيح، يمكن أن يضمن لنا أنه لن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد.

#### الكابح المصرفي

ويأتي الكابح الثاني للنمو من خلال النظام المصرفي. ولا شك أن البنوك تبدو أفضل حالا اليوم مما كانت عليه منذ بضع سنوات، لكن دفاثرها لا تزال مثقلة بأعباء الرفع المالي. وينبغي أن تعمل على تخفيف هذه الأعباء الثقيلة لاستعادة صحتها ولياقتها. ولكن كما هو الحال مع أي برنامج لتخفيف الوزن، هناك طرق جيدة وأخرى سيئة لتحقيق هذا الهدف. والطريقة المثلى هي تعبئة مزيد من رؤوس الأموال بدلا من تخفيض الإقراض

ونتوقع أن تقوم البنوك الأخرى التي يقع مقرها في الاتحاد الأوروبي بتخفيض أعباء تصل إلى ٦,٢ تريليون دولار أمريكي مع نهاية العام، أو ٧% من مجموع الأصول. ولحسن الحظ، ربع هذا المقدار فقط هو الذي يأتي من تخفيض الإقراض. ويُتوقع أن يكون الأثر محتملاً على عرض الائتمان في منطقة اليورو – ١,٧% من الائتمان القائم على مدار عامين.

وعند استعادة البنوك صحتها، نتوقع أن نشهد انخفاضاً في تكاليف الاقتراض للجميع – وأن تكون السياسة النقدية قادرة على أداء وظيفتها بفعالية أكبر.

#### كابح الإسكان

أما الكابح الثالث للنمو فيأتي من سوق الإسكان. وتمثل كثرة الوحدات السكنية وفرط ديون الأسر التي تكبح التعافي الاقتصادي. وهذه مشكلة تواجه الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وكذلك بعض بلدان الهامش الأوروبية مثل أيرلندا وإسبانيا.

والخبر السار هو أن هذه المشكلة أيضا بدأت تُحل. فقد بدأ رصيد الوحدات السكنية الزائدة ينقلص تلقائياً، نظراً لقلّة الاستثمارات الجديدة.

ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة لبرنامج أكثر جرأة لتخفيض الديون الثقيلة، وحالات عدم السداد وغلق الرهن. وقد تم إنجاز الكثير في بلدان مثل آيرلندا، لكن هناك بلدان كالولايات المتحدة لا يزال عليها القيام بالكثير.

\*\*\*

لذا اسمحوا لي أن أحاول ربط كل هذه الأمور معاً. إن "الكوابح" في القطاع المصرفي وقطاع الإسكان آخذة في التراجع، وستواصل تراجعها خلال الأعوام القليلة القادمة. لكن الكابح المالي لن يتراجع، وإنما يمكن تطبيقه على نحو لا يترك أثراً يذكر على النمو. وكما ذكرت آنفاً، من الممكن أن تظل السياسة النقدية داعمة مادامت الحاجة لذلك قائمة، وستصبح أكثر فعالية بمرور الوقت، مع زيادة تقلب قناة الأعمال المصرفية.

ومن ثم، إذا اختارت البلدان السياسات الصحيحة، وقامت بضبطها على أسس سليمة، يمكن حينئذ أن يحقق الاقتصاد نمواً أسرع. وكما قال توماس ستيرنز إليوت في إحدى المرات: "إننا منتظرون، والوقت قصير، ولكن فترة الانتظار تطول." فيجب ألا نضيع نهدر الوقت بتشتيت انتباهنا بعيداً عن القضية التي نحن بصددتها، أو بفقدان التركيز على المرحلة الأخيرة.

ويقودني هذا إلى البعد متوسط الأجل في تحدي النمو.

### النمو على المدى المتوسط

والخطوة الأولى هنا هي تشجيع الطلب، لكي نزيد من سرعة قاطرة النمو الاقتصادي ونحول دون توقفها. ولكن علينا التأكد من أن شرارة الطلب ستوقد شعلة النمو المستمر. وإذا كان الطلب هو شاغلنا الأساسي اليوم، فالعرض هو الشاغل الأساسي في الغد، الأمر الذي يقتضي أن تعمل أسواق المنتجات والعمل لصالح الجميع.

وإصلاحات سوق المنتجات هي السبيل إلى زيادة الإنتاجية والنمو في المستقبل. ويصدق هذا بالتحديد على قطاع السلع غير التجارية حيث توجد قلة مُنعمّة تجني ثمار الحماية من المنافسة بينما كل الأطراف الأخرى تتكبد الخسائر. وتتبادر إلى ذهني الآن قطاعات مثل التوزيع أو البناء أو المهن الخاضعة للتنظيم. وهذه مشكلة في حد ذاتها في بلدان الجنوب الأوروبي.

واسمحوا لي أن أسوق لكم مثالا واقعياً من اليونان. فنتيجة للحماية الكبيرة التي حظي بها قطاع النقل بالشاحنات على المستوى المحلي في اليونان، كان استيراد حبة طماطم من هولندا أقل تكلفة بالفعل من شرائها من مزارع يوناني.

وهناك خطأ فادح في هذه الصورة – فعلى العكس من المناخ البارد والرطب في بلدان الشمال، تتمتع اليونان بمناخ رائع يسمح بزراعة الطماطم الشهية! ويجرى الآن العمل على تحرير هذا القطاع، ومن ثم يفترض أن تتغير الأمور إلى الأفضل.

وعلى صعيد سوق العمل، يجب أن يكون همنا الأول هو بطالة الشباب. وفي هذا الصدد، أعتقد أن دقة تصميم سياسات العمل يمكن أن تساعد الشباب على اتخاذ تلك الخطوة الحاسمة الأولى في ارتقاء السلم. وأعني بذلك سياسات مثل تقديم المساعدة في البحث عن فرص العمل، ودعم الأجور، وتوفير فرص التدريب أثناء العمل وبرامج التلمذة المهنية.

والشباب هم المتضررون بصفة خاصة من ازدواجية أسواق العمل التي تمنح حماية قوية للكوادر الداخلية وحماية ضعيفة أو معدومة للكوادر الخارجية. وفي مواجهة هذه المواقف، غالبا ما تتأرجح أوضاع الشباب بين البطالة والبقاء في وظائف لا تمنحهم فرصة للتطور. وهنا أيضا، تعد هذه مشكلة خطيرة في الجنوب الأوروبي بوجه خاص. واسمحوا لي أن أضيف أن الأشخاص الأكبر سنا غالبا ما يواجهون نفس المشكلة حينما يبحثون عن فرص عمل ويتعين التوصل إلى حلول مشابهة لهم.

ولا شك في أن تحسين أسواق العمل غالبا ما يعني اتخاذ قرارات صعبة. لكنها في الحقيقة مسألة تحتاج إلى التوازن. فيتعين علينا معالجة أوجه القصور ومواطن الخطر في السوق، مع احترام الحقوق المشروعة للعمال وتوخي العناية في مراقبة توزيع الدخل، وهو ما يتعدى تحقيقه إلا من خلال الحوار البناء مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العمال وممثلي مجتمع الأعمال.

وقضية إصلاح أسواق المنتجات والعمل هي قضية أكثر إلحاحا في البلدان التي فقدت القدرة التنافسية مقارنة بشركائها الاقتصاديين، مثل ل بلدان الجنوب الأوروبي. ومن شأن فقدان القدرة التنافسية أن يقلص النمو اليوم ويعرقل مسار النمو المستمر في الغد.

وفي هذه البلدان الواقعة في منطقة اليورو، حيث لا يوجد صمام أمان يخفف الضغوط من خلال سعر الصرف، نجد أن الخيارين الوحيدين هما زيادة الإنتاجية أو تخفيض الأجور.

لكن الإصلاحات تستغرق وقتا لإطلاق إمكانات الإنتاجية، والوقت هو ما ينقص هذه البلدان. ومن ثم، سيتعين تعديل الأجور في بعض الحالات، حين يكون هو الخيار المنطقي أحيانا. وبينما يحقق الحد الأدنى للأجور أهدافا اجتماعية مشروعة، فإنه قد يخرج في بعض الأحيان عن حدود المعقول، مما يضر بالعمالة الشابة وغير الماهرة على وجه

التحديد. وعلى سبيل المثال، نجد أن الحد الأدنى للأجور في اليونان يزيد بنسبة ٥٠% على مقابله في البرتغال، وبنسبة ١٧% على إسبانيا، وبخمس إلى سبعة أضعاف على رومانيا وبلغاريا.

وسوف تؤدي الإصلاحات ثمارها على المدى المتوسط. وتشير بعض التحليلات الأولية التي أجراها الصندوق على بلدان منطقة اليورو إلى أن إجراء إصلاحات واسعة النطاق في سوق المنتجات وإصلاحات سوق العمل ونظام التقاعد على مدار خمس سنوات يمكن أن يعطي دفعة لنمو إجمالي الناتج المحلي بواقع ٤,٥%. ويعكس جانب من هذا الرقم المكاسب المعززة الناتجة عن الجهد المتزامن، مما يشير إلى أهمية تحرك الجميع في وقت واحد.

وهذه المكاسب أهم من أن تضيع. ومن هنا أنتقل إلى الحديث عن نقطتي الثالثة – ضرورة التعاون.

### ضرورة التعاون

والنقطة الأخيرة التي أريد أن أعرض لها هي أن النمو القوي والمستمر في كل بلد سيعود بالنفع على كافة البلدان. ومن ثم يجب أن نعمل جميعا على دعم جهدنا المشترك.

واسمحوا لي أن أحدثكم عن التعاون في ثلاثة مجالات رئيسية – وهي استعادة توازن الاقتصاد العالمي، وإصلاح القطاع المالي، وإقامة شبكة الأمان المالي العالمية.

فيما يخص إعادة التوازن – أي أن النمو الأفضل يعني النمو الأكثر توازنا: ففي الوقت الذي يعمل فيه العديد من البلدان المتقدمة على زيادة الادخار وتجاوز مرحلة الاستشفاء الهشة، يتعين على البلدان الأخرى المبادرة بسد الخلل. وما أقصده هنا على وجه الخصوص هو الأسواق الصاعدة التي تحقق فوائض خارجية مثل الصين، والتي بدأت تحول تركيزها من الصادرات إلى الطلب المحلي. ويمثل هذا التحول تطورا إيجابيا لهذه البلدان، وللعالم أجمع، ويتعين أن تستمر على هذا المسار.

والسبيل الوحيد لتقليص العجز العالمي هو تقليص الفائض العالمي أيضا. وبعبارة أخرى، يتعين على الاقتصادات المتقدمة أن تُصدّر أكثر لتنمو أكثر، كما يتعين أن يكون الطلب كافيا في البلدان الأخرى لشراء هذه السلع والخدمات. إنهما وجهان لعملة واحدة.

وفي غمار حديثنا عن إعادة التوازن، دعونا لا نغفل عن محنة البلدان منخفضة الدخل. فهذه البلدان معرضة لمخاطر كبيرة، ويسكنها ملايين من الفقراء، وهي قاب قوسين أو أدنى من الخراب المالي والكارثة الاقتصادية. وبينما استطاعت هذه البلدان تجاوز الأزمة بنجاح نسبي بفضل تنفيذها سياسات صائبة، فإنها تفتقر حاليا للبدائل التي تتيح لها التواءم مع أي اضطرابات جديدة. ويجب أن تساعد هذه البلدان على مساعدة نفسها.

والمسألة الثانية التي يجب أن تتضافر الجهود لتحقيقها هي إصلاح القطاع المالي. فلا يمكن أن نواصل العمل بالنظام المالي المعيب الذي أسقط الاقتصاد العالمي. ونحن بحاجة إلى قطاع مالي يقدم المصالح المجتمعية على مكاسبه المالية. وكما هو الحال مع أسواق المنتجات، نواجه في هذه الأسواق كثيرا من المصالح المكتسبة القوية.

ويسرني الإشارة إلى أنه يجري حاليا إحراز تقدم في إطار "عملية بازل ٣"، التي تعمل على زيادة صلابة البنوك. كذلك ستساهم الجهود الجارية فيما يتصل بقطاع الظل المصرفي في التصدي للمخاطر خارج القطاع المصرفي. فقد حان الوقت لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وإحراز مزيد من التقدم فيما سواه.

لكن ذلك لن يتحقق إلا بالتعاون. فلا بد من تنفيذ أي نظام جديد يهدف إلى زيادة القواعد التنظيمية والضرائب العادلة على أساس من الاتساق في مختلف البلدان لتجنب خطر المراجعة.

وفي هذا السياق، أود الإشادة بسويسرا، التي تمثل دليلا حيا على أن قوة التنظيم المالي تتوافق مع ازدهار القطاع المالي وتفضي إليه. فعلى سبيل المثال، تشتترط سويسرا على البنوك الكبيرة وذات الطابع العالمي الاحتفاظ برأس مال إلزامي أعلى بكثير مما تتطلبه معايير اتفاقية بازل ٣، ومع ذلك لا يزال قطاعها المالي، الذي أدخلت عليه تعديلات عميقة، يعمل في ظروف مواتية.

أما المجال الثالث لتوثيق التعاون فهو إقامة شبكة الأمان المالي العالمية – للمساعدة في حماية كافة البلدان من الهبوط الحاد في النشاط الاقتصادي أو خطر العدوى المالية. وفي هذا السياق، بذلت البلدان الأوروبية مؤخرا جهودا تستحق الثناء لبناء مثل هذا "الجدار الناري".

وهذا هو السبب أيضا في اعتبار قرار أعضاء الصندوق مؤخرا بزيادة موارده بأكثر من ٤٣٠ مليار دولار أمريكي بمثابة خطوة كبيرة على الطريق الصحيح – رمز حقيقي للتضامن العالمي في مواجهة المخاطر التي تهدد مستقبلنا المشترك. ومن دواعي اعتزازي أن أقول أن سويسرا قامت بدور رئيسي في هذا التحرك.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى نقطة أخرى. فقد تحدثت حتى الآن عن التضامن بين البلدان. لكن التضامن داخل البلدان مهم أيضا. فالوضع الأمثل لاتخاذ القرارات الصعبة في الأوقات العصيبة هو أن يتم ذلك في مناخ من الشراكة الاجتماعية – حيث يكون لكل شخص مقعد على طاولة النقاش، وحيث يحظى الفقراء والفئات الضعيفة بالحماية، وحيث تعمل الحكومة كوسيط أمين. وهذا ما يسهل اقتسام مكاسب النمو في وقت اليسر ومتاعب التصحيح في وقت العسر على أساس من المساواة – مما يضمن زيادة التأييد السياسي والتجانس الاجتماعي.



## خاتمة

وخلاصة الأمر هذا المساء أن النمو القوي والمتوازن على أساس مستمر وشامل للجميع هو هدف قريب المنال. وعلينا أن نختار مزيج السياسات الملائم وأن نمضي معا بعزم قوي على المسار الصحيح.

وليس هذا هو الوقت المناسب للرؤية قصيرة المدى أو لاعتماد مبدأ الانعزالية.

وسويسرا مثال واضح لكيفية تحقيق الاستقرار بالتوازي مع النمو، وكيفية اقتران اللامركزية المالية بالعمل تحت مظلة الاتحاد النقدي، وكذلك اقتران نجاح القطاع المالي بالرقابة المحكمة. إنه بلد يوضح كيفية التعاون مع بلدان الجوار وتحقيق النفع للجميع. إنها دروس مهمة.

وإذا كان لي اختيار خاتمة لهذه الكلمة، فأرجو أن أترككم مع إحدى خواطري: إن النمو والاستقرار لا يتنافى أحدهما مع الآخر – أي لا يتعين اختيار "إما هذا أو ذلك" – ويمكننا أن نرسم مساراً يجتمع فيه الخياران.

إن مهمة الصندوق أن يقف إلى جانب بلدانه الأعضاء ومساعدة بلدانه الأعضاء. فنحن نسعى مع أعضائنا البالغ عددهم ١٨٨ بلداً لتحقيق الاستقرار والنمو، وهما الدعامتان الأساسيتان لمستقبل أفضل.

وأخيراً أختتم كلمتي بعبارة حكيمة قالها "ألبرت أينشتاين" إذ دعا الناس قائلاً، "تعلم من أمسك، وعش ليومك، وضع أملك في غدك". فلنعمل اليوم حتى تصبح آمالنا الجماعية للغد حقيقة واقعة.